

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٧٣

الخميس، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد فرناندث – أرياس مينويسا
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد غومبو
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

1502478 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد غاسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لرئاستكم المثمرة والكفؤة لمجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير. أود أن أشيد بكم، سيدي، لحكمتكم في ترؤس أعمالنا.

ما زلنا، في عام ٢٠١٥، نواجه تحديات كبيرة، ونزاعات مستحكمة تثير معاناة إنسانية لا توصف، وعدد لا ينفك يتزايد من الضحايا. ويسهم الموت، واللاجئون، والمشردون، والتهديدات الإرهابية الجديدة والمتنوعة في عالم يتعارض فيه تقدمنا العلمي والتكنولوجي الملحوظ تعارضا حادا مع أبشع سلوك لبعض البشر.

إنها هذه الحقيقة المزدوجة التي ما فتئنا نواجهها في مجلس الأمن بينما نحاول إيجاد حلول للواقع القاتم في عالمنا المعاصر. يبدو، في كثير من الأحيان، أن الذين يقومون برعاية الحرب والتفكك قد تكون لهم اليد العليا، ولكن يجب ألا نستسلم لليأس لأن المجتمع الدولي قد كلفنا بالمهمة الثابتة المتمثلة في الالتزام بمبادئ السلام وسيادة القانون. أود أن أتشاطر وجهات نظري بشأن بعض المجالات التي لم يؤد فيها المجلس عمله كما ينبغي، نظراً لعجزه عن توحيد كلمته، وفي حالات أخرى، إيجاد أرضية مشتركة لمعالجة مسائل معقدة للغاية حقا تتعلق بالحرب والسعي إلى إحلال السلام.

إن الأزمة المستمرة في سوريا، وتصاعد التوترات في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية وتدهور الحالة في اليمن، والتهديد المتنامي للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتزايد المخاطر التي تتعلق بالحالات في مالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى تشكل أعباء ثقيلة يجب أن نظل ثابتين وفعالين قدر الإمكان للاضطلاع بها، بغية الحد من التهديدات المتزايدة للنزاعات والكوارث الإنسانية المرتبطة بها.

ولا نزال حاليا يساورنا بالغ القلق إزاء غياب الوحدة داخل مجلس الأمن لتعزيز إيجاد حل سياسي فعال للنزاع الدائر في سوريا. وبالرغم من إحراز تقدم كبير في تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، لم يحرز تقدم حقيقي للتوصل إلى حل سياسي، الذي ما زال أفضل السبل للمضي قدما. نواصل حث أعضاء المجلس على توحيد الصف وتعزيز التوصل إلى حل دبلوماسي وسلمي للأزمة السورية من خلال الحوار والمفاوضات.

كما نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين، وهو أيضا بسبب غياب موقف توافقي داخل المجلس وعدم قدرة المجلس على المضي قدما في دعم الحل القائم على وجود دولتين لصالح إسرائيل وفلسطين.

واليمن الذي كان يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الإصلاح الديمقراطي، تخرج فيه الأوضاع عن السيطرة شيئا فشيئا. هنا، مرة أخرى، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر حزما نظرا لخطر توغل إرهابيي القاعدة داخل شبه الجزيرة العربية.

ومن حسن الطالع أن مجلس الأمن قد تمكن من الحفاظ على وحدته في مجال مكافحة الإرهاب. وانتشار الجماعات الإرهابية، مثل داعش، وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام، فيما بين جماعات أخرى، وتزايد عملياتها واتساع نطاقها الذي ينذر بالخطر يشكل تهديدا خطيرا للعالم. يجب أن نحافظ على وحدتنا الأساسية في هذه المعركة، التي تعنينا جميعا.

وبالرغم من إحراز قدر كبير من التقدم في بعثات حفظ السلام في أفريقيا، نشعر بالقلق إزاء هشاشة العديد من الحالات. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تحدي مجلس الأمن، بالرغم من صدور إنذار نهائي لنزع سلاحها والاستسلام. وينبغي ألا نسمح باستمرار ذلك.

والحالة الأخرى التي يسعى فيها المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى التوصل إلى اتفاق سلام، وهي جمهورية أفريقيا الوسطى، تحققت فيها نتائج هزيلة حتى الآن.

وما زالت بوروندي أيضا تعاني من اضطرابات سياسية، قبل الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر حاليا إجراؤها في أيار/مايو وآب/أغسطس عام ٢٠١٥، على التوالي، مما يتطلب التزام مجلس الأمن بالمساعدة في العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بمالي، نشهد حالة قاتمة تعج بالأعمال الإرهابية والهجمات على أفراد قوات حفظ السلام وصعوبات كبيرة في الانخراط في عملية سياسية مجدية. ونحيي الدور الذي تضطلع به الجزائر في قيادة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي.

والخطر الذي تمثله جماعة بوكو حرام لقي أخيرا استجابة من مجلس الأمن. يجب علينا الآن أن نكثف جهودنا من أجل مساعدة بلدان المنطقة على مواجهة تلك الجماعة الإرهابية التي أثارت الكثير من المعاناة والدمار.

وفي وسط وغرب أفريقيا، المستقبل القريب مليئ بالمجهول، مع توقع إجراء عدد من البلدان للانتخابات، الأمر الذي يقتضي دعم والتزام قويين من الممثلين الخاصين للأمين العام والبعثات السياسية في تلك المناطق ومهمات المساعي الحميدة لمنع نشوب النزاعات المحتملة المرتبطة بتلك العمليات الانتخابية.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى المناقشتين الهامتين بشأن التنمية الشاملة للجميع من أجل صون السلم والأمن الدوليين وبشأن بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع. نتفق في أن التنمية الشاملة للجميع عامل رئيسي لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار والسلام في الأجل الطويل. وفيما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع، فإن النجاح في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإدماج المسائل الجنسانية وتعزيز الحوار والتعددية عناصر ضرورية لتوطيد السلام.

وفي الختام، نحن ملتزمون تماما بعمل مجلس الأمن، وبتعزيز وحدته كشرط أساسي لحل المسألة الأساسية المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. سنواصل التعاون مع شركائنا في المجلس في التعامل مع الحالات الجارية والناشئة على حد سواء بالطريقة الأكثر فعالية.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن نيوزيلندا بوصفها عضوا منتخبا حديثا في مجلس الأمن على وشك إستكمال شهره الأول فيه، تشكر شيلي على القيادة المقتدرة خلال كانون الثاني/يناير، لا سيما في المناقشات المواضيعية التي شجعتم إجراؤها، سيدي، وعلى الزيارة الهامة إلى هايتي، التي اقترحتموها والتي منحتنا قدرا كبيرا من المعلومات القيمة. كما نشيد بتحديدكم مواعيد للجلسات خلال مهلة قصيرة عند الحاجة، واستخدامكم لمجموعة كاملة من الأدوات المتاحة للأعضاء للمشاركة بصورة غير رسمية في المناقشات بشأن المسائل الناشئة الحاسمة الأهمية.

وأود أن أسلط الضوء، في هذا الصدد، على الحوار التفاعلي غير الرسمي بخصوص لجنة التحقيق الدولية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى والاجتماع بصيغة آريا بشأن حقوق الإنسان وعمليات حفظ السلام.

ومن المهم جدا ألا يغفل المجلس، في خضم اضطلاعه بمهامه اليومية، عن مسؤوليته بالنيابة عن عموم أعضاء الأمم المتحدة عن الاستجابة بسرعة للتهديدات الناشئة للسلام والأمن. وعندما تتطلب المسائل العاجلة اهتمامنا، تشجع نيوزيلندا جميع الأعضاء على العمل بشكل بناء معا للتوصل

إلى اتفاق سريع بشأن الموقف العلني للمجلس. وعلى سبيل المثال، لو كنا قد التزمنا، خلال الأسبوع المنقضي، الصمت إزاء أبرز المسائل، ويحضرني على وجه الخصوص الأحداث في نيجيريا واليمن ولبنان، ولو كنا قد عجزنا عن الاتفاق حتى على أبسط عبارات الإدانة أو القلق، لكان من الممكن أن تصبح أهمية المجلس موضع شك ولحدث ذلك فعلا. ويساعد التحرك بسرعة والتكلم بالإجماع على ضمان استمرار تلك الأهمية. وإذ أقدم هذا التعليق، فإنني أجد نفسي متفقا للغاية مع التعليقات المماثلة التي أدلى بها زميلي ممثل أنغولا.

إن نيوزيلندا، وهي تتدبر في عمل المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير، يساورها قلق بالغ إزاء عدد من المسائل، ولا سيما مواصلة جماعة بوكو حرام اقترافها للفظائع. ونرحب بجهود نيجيريا والمنطقة الرامية لمكافحة ذلك التهديد، بما في ذلك إنشاء فرقة عمل متعددة الجنسيات. إن جماعة بوكو حرام تمثل دون شك خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين، وتأمل نيوزيلندا في أن يدعم المجلس الجهود الإقليمية الرامية لمكافحة هذا التهديد، وتمد يد العون إلى نيجيريا في جهودها التي تبذلها لمكافحة جماعة بوكو حرام.

وفي غياب إحاطات إعلامية منتظمة بشأن منع نشوب الصراعات، من المهم للغاية أن يغتنم المجلس كل فرصة ممكنة أخرى للحصول على إحاطات إعلامية من الأمانة العامة بشأن المسائل الناشئة، بما في ذلك، إذا لزم الأمر، من خلال القيام بذلك تحت بند ”أية مسائل أخرى“. وإننا نرحب بالتطورات من هذا القبيل التي حصلت في شهر كانون الثاني/يناير، خاصة فيما يتعلق باليمن، الذي عقدنا إحاطتين إعلاميتين بشأنه بعد وقت قصير من تلقي الإخطار بذلك. ومن البديهي أنه يتعين على المجلس، بجدول أعماله الحافل، إيجاد توازن بين الاستجابة في الوقت المناسب للأحداث من خلال وثائقه وبياناته، وضمان أن تكون تلك الرسائل الصادرة عنه ممثلة لجميع الأعضاء الـ ١٥.

وفي هذا الصدد، تشكر نيوزيلندا باقي الأعضاء في المجلس، سواء الدائمين أو المنتخبين، على عملهم الدؤوب كقائمين على الصياغة فيما يخص مسائل وحالات محددة. وهذا العمل هو عمل هام بالنيابة عن المجلس. لكننا نرى أن من الضروري إعطاء جميع الأعضاء الوقت الكافي للنظر في النصوص الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، خاصة عندما تكون المواعيد الزمنية ذات الصلة معروفة بشكل جيد ومحددة ومعلومة مسبقا، مثل مواعيد تجديد الولايات، وأن يتاح، عند الاقتضاء، وقت كاف للمفاوضات المباشرة بشأن النصوص قيد النظر.

ويمكن أن تشكل جلسات الاختتام فرصا ثمينة بالنسبة لنا للتدبر بشأن الطريقة التي أدرنا بها أعمالنا خلال الشهر قيد الاستعراض ولتقييم الكيفية التي يمكن بها تحسين تلك الأساليب. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يتيح إجراء تأمل ذاتي علني، وبالتالي شفاف، للأمم المتحدة على نطاق أوسع فهما عميقا لعمل المجلس، خاصة وأن الكثير من عملنا يجري حتما في غرفة المشاورات أو من خلال تبادل البريد الإلكتروني أو في مجموعات صغيرة غير رسمية مكونة من أعضاء المجلس. وبينما ترى نيوزيلندا أن ثمة فائدة حقيقية لصيغة جلسات الاختتام هذه، ولا سيما من منظور الشفافية، فإننا نعتقد أنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهود لضمان أن تكون تلك الجلسات دينامية ومهمة. ونقترح على وجه التحديد أن تنظر الرئاسات المقبلة في مسألة تقديم توصية للمجلس بأن يتم فتح هذه الجلسات من أجل السماح لممثلي المجموعات الإقليمية بالمشاركة بموجب المادة ٣٩، وتزويدنا بتقييمهم للأسلوب الذي يدير به المجلس عمله بالنيابة عنهم.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي، على عقد جلسة الاختتام هذه لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بشكل مفتوح. وكما ذكرت ماليزيا من قبل، تتيح الجلسات المفتوحة من هذا النوع المزيد من الشفافية، وتمكن من الاطلاع بشكل أفضل على عمل المجلس، خاصة

بالنسبة للدول غير الأعضاء في المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين. وسنستمر في دعم عقد مثل هذه الجلسات. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم شخصيا، كريستيان، وفريقكم في البعثة الشيلية على توجيه أعمال مجلسنا خلال شهر كانون الثاني/يناير بقيادة رائعة وحكمة وصبر.

وفي نفس الوقت، أود أن أشكركم والسفيرة سامانثا على الإحاطتين الإعلاميتين بشأن البعثة الأخيرة التي أوفدها المجلس إلى هايتي (انظر S/PV.7372)، والتي تمت، في رأينا، بسلاسة ونجاح. وتتشاطر ماليزيا التقييم بأن زيارة المجلس لهايتي قد جاءت في وقت مناسب تماما. ونحن نعتقد أن الزيارة أتاحت الزخم اللازم للأطراف في هايتي من أجل مواصلة المفاوضات السلمية، بهدف حل خلافاتها وكسر الجمود بشأن الإصلاحات الانتخابية، والذي منع البلد من الاستفادة من كامل إمكاناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفترة طويلة جدا.

وتشيد ماليزيا أيضا بشيلي لعقدها ثلاث مناقشات مفتوحة أثناء رئاستها. فمواضيع المناقشات، المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7360)، والتنمية الشاملة للجميع وصون السلام والأمن الدوليين (S/PV.7361)، وحماية المدنيين، هي كلها مسائل حالية وقد شهدت مشاركة واسعة من جانب الدول الأعضاء، مما يدل على أهمية هذه المسائل.

وفي هذه المرحلة، أود أن أطلعكم على بعض الأفكار والرؤى والخبرات التي اكتسبتها ماليزيا بعد انضمامها إلى المجلس قبل نحو شهر. وتتمثل الملاحظة الأولى في مدى سرعة مرور الوقت عندما تكون دولة ما عضوا في المجلس. ثانيا، ورغم أنني أشير إلى أن هذه النقطة قد أثيرت من قبل، إلا أنني أجد نفسي مضطرا لأن أكررها. إذ يبدو أن عمل المجلس قد زاد مع مرور الوقت وهو مستمر في الازدياد. وتشير حقيقة استمرار عمل المجلس واجتماعه بشكل أكثر تواترا بشأن مختلف المسائل والحالات المدرجة في جدول أعماله إلى أهمية ومحورية دوره في مجال إدارة السلم والأمن الدوليين وصونهما. ونظرا لضخامة وخطورة المسؤولية الملقاة على عاتقه، يجب أن يستمر المجلس في ضمان قدرته على الاستجابة والتصدي لهذه التحديات بالطريقة الأكثر ملاءمة وفعالية وفي الوقت المناسب.

وكما أشرتم بحق، سيدي الرئيس، فإن المجلس قد اتخذ عددا من القرارات الهامة وأصدر عددا لا بأس به من البيانات الهامة بشأن مواقفه إزاء مختلف الحالات المتطورة أو المتصاعدة في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، فإننا نُذكر بأن المجلس قد اتخذ خلال هذا الشهر عدة قرارات هامة، من بينها القرار ٢١٩٦ (٢٠١٥) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والقرار ٢١٩٧ (٢٠١٥) بشأن قبرص والقرار ٢١٩٨ (٢٠١٥) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الخصوص، يود وفد بلدي التأكيد على أن جودة قرارات المجلس مرهونة بتنفيذها ومتابعتها. وتأمل ماليزيا في أن تلتزم جميع الأطراف ذات الصلة بتنفيذ أحكام تلك القرارات. ويجب على المجلس أن يظل يقظا في رصد تنفيذ قراراته، وعلينا ألا نتردد في معالجة حالات عدم الامتثال.

وبالإضافة إلى ذلك، ناقش المجلس أيضا عددا من المسائل والحالات وأوضح موقفه بشأنها، وذلك من خلال العديد من البيانات الصحفية. ونحن نتشاطر قلق المجلس العميق جراء العدد المتزايد بشكل ملحوظ للهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق جراء تصاعد النزاع المسلح وأعمال العنف في العديد من الحالات في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، فإننا نشعر بخيبة أمل بسبب عدم تمكن المجلس من التوصل إلى توافق آراء بشأن معالجة الحالة المتدهورة في اليمن. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأوضاع الإنسانية المتدهورة في العديد من مناطق النزاع، بما في ذلك فلسطين وسوريا وأوكرانيا، على رأس قائمة جدول أعمال المجلس. ومن المثير للقلق استمرار انقسام

المجلس بشكل حاد بخصوص هذه الحالات. والحادث الذي وقع في جنوب لبنان أمس هو بمثابة تذكير قاتم آخر بمدى خطورة الحالة في الشرق الأوسط.

وبالنظر إلى المستقبل، فإننا نأمل أن يستمر أعضاء المجلس في العمل على تضييق هوة الخلافات من أجل وفاء المجلس بالمسؤوليات الموكلة إليه بموجب الميثاق. وماليزيا تؤكد مجددا التزامها بالمساهمة في هذا الخصوص.

وفيما يخص أساليب العمل، من دواعي سرور ماليزيا ملاحظة استخدام المجلس المستمر للتكنولوجيا، بما في ذلك استخدام مرافق التداول عن بعد عبر الفيديو، للمشاركة والتفاعل مع بعثات الأمم المتحدة في الميدان. ونحن نعتقد أنه يتعين أن تستمر هذه الممارسات. ونلاحظ أيضا أن المجلس قد استجاب في مناسبات عديدة على وجه السرعة لمعالجة حالات معينة تشهد تطورات، بما في ذلك من خلال الإصدار المبكر لبيانات صحفية.

ونرى أن استجابات المجلس الفورية تمثّل جانبا هاما من عمله، وينبغي أن تستمر. وتلاحظ ماليزيا أن بند جدول الأعمال المعنون "أية مسائل أخرى" ما تزال تستخدمه البلدان لمناقشة مسائل بعينها على سبيل الاستثناء أو الاستعجال. ونؤيد استمرار استخدام تلك الممارسة ما دامت تمكّن المجلس من الانعقاد والاستجابة بسرعة للقضايا الناشئة وتطورات الأوضاع.

ونشيد أيضا بعقد جلسة في إطار صيغة آريا بمبادرة من ليتوانيا بشأن عناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا للفرصة المتاحة لتبادل الآراء مع الزملاء في الميدان، وخاصة فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن أن يحسّن بها المجلس دعم الولايات الممنوحة لهم، فضلا عن دعم ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية بأسرها. ونرى أنه يمكن الاستفادة بقدر أكبر من استخدام صيغة آريا هذه.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير وفد بلدي المخلص لكم ولفريقكم، السيد الرئيس، على الطريقة المثلى التي أدرتم بها عمل المجلس لهذا الشهر الحالي. ويسرّنا ويشرّفنا أنْ عملنا معكم على تعزيز أهداف المجلس ومقاصده. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ وفد الصين على رئاسته المتوقعة للمجلس في الشهر المقبل. وماليزيا على استعداد تام للعمل عن كثب مع الصين وجميع أعضاء المجلس سعيا لتحقيق أهدافنا وغاياتنا المشتركة.

السيد جاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تتقدم الصين إليكم بالشكر، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونعرب عن تقديرنا العميق لقيادة شيلي كرئيس لهذا الشهر والتي مكنت المجلس من أداء عمله بنجاح. وستتولى الصين رئاسة المجلس في شهر شباط/فبراير، وسنبذل قصارى جهدنا لضمان نجاح عملنا في الشهر القادم. ونأمل أن نحظى بالدعم الكامل من جميع الزملاء في المجلس.

وفيما يتعلق بعمل المجلس خلال هذا الشهر، فإنني أود التركيز على ثلاث مسائل.

أولا، فيما يخص الحالة في الشرق الأوسط، فإن الصين تشعر بالقلق البالغ إزاء الصعوبات الخطيرة التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط، وتعرب عن أسفها العميق حيال حقيقة أن المجلس قد فشل في اعتماد مشروع القرار S/2014/916 بشأن قضية فلسطين، الذي قدّمه الأردن باسم مجموعة البلدان العربية (انظر S/PV.7360). سيؤدي الجمود في محادثات السلام حتما إلى مزيد من التصعيد. وتأمل الصين أن يلتزم الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء بخيارهما الاستراتيجي المتمثل في السلام، وأن يواصلا مسار محادثات السلام، وأن يتوافقا فيما بينهما ويستأنفا محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تنسيق الجهود، وأن يكون منفتح الذهن في سياق السعي إلى مساعدة كلا الجانبين على استعادة الثقة. وينبغي أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته الضرورية عن الاضطلاع بدور نشط في دعم

محادثات السلام وإنهاء الاحتلال وتيسير عملية إعادة بناء غزة. والصين على استعداد لتعزيز تعاونها مع المجتمع الدولي، وللقيام بدور أكبر في دعم حل قضية فلسطين. تثير الحالة الأمنية على الحدود اللبنانية الإسرائيلية والحدود السورية الإسرائيلية القلق أيضا. وتحث الصين جميع الأطراف على الالتزام بقرارات المجلس ذات الصلة واتفاق وقف إطلاق النار وممارسة ضبط النفس وتجنب أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد التوتر من أجل استعادة الهدوء.

ثانيا، وفيما يتعلق بأفريقيا، فقد نظر المجلس في الحالات في مالي (انظر S/PV.7355) وكوت ديفوار (انظر S/PV.7358)، وبوروندي (انظر S/PV.7364) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.7367)، فضلا عن عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (انظر S/PV.7357)، والمواضيع الأخرى المتعلقة بأفريقيا. وفي هذا العام تخطط العديد من البلدان الأفريقية لإجراء انتخابات من شأنها أن تجتذب الاهتمام الواسع للمجتمع الدولي. وتأمل الصين أن تعمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بطريقة نشطة في جهود الدبلوماسية الوقائية وزيادة الاتصالات مع البلدان المعنية ودعمها لتمكينها من إجراء انتخاباتها بصورة ناجحة. وتعرب الصين عن تقديرها العميق للدور الفريد والهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للنزاعات الإقليمية والداخلية. ونأمل أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة في أفريقيا عن طريق التصدي للتحديات الإقليمية والحفاظ على السلام والاستقرار بطريقة مشتركة.

ثالثا، وفيما يخص اليمن، تشعر الصين بالقلق الشديد إزاء تدهور الحالة في ذلك البلد. وتتمثل الأولوية الآن بالنسبة لجميع الأطراف في اليمن في ممارسة ضبط النفس وتجنب الأعمال التي قد تزيد من حدة التوتر. وينبغي أيضا أن تأخذ تلك الأطراف في الاعتبار المصالح الطويلة الأجل لبلدها وشعبها، وأن تسعى إلى حل خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات، وأن تنفّذ اتفاق السلم والشراكة الوطنية، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي بصورة كاملة، فضلا عن التوصل إلى توافق عريض القاعدة في الآراء بشأن مستقبل البلد. وندعم المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد بن عمر، في جهود الوساطة التي يبذلها وفي مساعيه الحميدة. ونرحب أيضا بجهود مجلس التعاون الخليجي والشركاء الدوليين الآخرين في الاضطلاع بدور بنّاء في مساعدة اليمن على استعادة الاستقرار في القريب العاجل. وستعزز الصين التنسيق مع الأطراف المعنية، وتشجع المجلس على الاضطلاع بدور نشط في إيجاد حل لمسألة اليمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكركم شخصيا، السيد الرئيس، وجميع أعضاء الوفد الذي تترأسونه، لإنجازكم دور الرئيس بطريقة بارعة وفعالة في هذا الشهر الموشك على الانتهاء، والذي اتسم مرة أخرى بجدول أعمال مزدحم للغاية. وأود التركيز على العديد من المسائل الرئيسية.

لقد كانت الجلسة بشأن مسألة التنمية الشاملة للجميع (انظر S/PV.7359) إحدى مجالات التركيز في برنامج عملنا. ونحن نتفق مع الافتراض القائل بأن الترابط بين المسائل المتعلقة بكفالة الأمن وحقوق الإنسان والتنمية قد أصبح أكثر أهمية في هذه الفترة الحالية من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في إعادة بناء الدول بعد انتهاء النزاع. ومن الضروري أن تضطلع الأمم المتحدة بدور تنسيقي. ويجب أن يستند دعم بناء السلام إلى الأولويات الوطنية التي وضعتها الحكومات الوطنية، وأن يكون موجها نحو تنمية القدرات الوطنية. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى توخي الاعتدال والحذر عند النظر في المسائل في إطار الصيغ غير الرسمية، وخاصة تلك التي ينظر فيها مجلس الأمن.

نحن نؤيد باستمرار تقسيم العمل على نحو يتسم بالكفاءة فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ، فضلا عن أن ينظر مجلس الأمن فحسب في المسائل ذات الأثر المباشر على السلم والأمن الدوليين.

لقد كانت المناقشات في مجلس الأمن مثمرة جدا بشأن موضوع هام آخر: بناء السلام. ونكرر التأكيد على رأينا القائل بأن الأهداف الرئيسية للدول التي تغلبت على أكثر مراحل النزاع شدة إنما تساعد على توطيد المصالحة الوطنية وترسيخ الأمن والسلام لجميع شعوبها، وهي عناصر أساسية لتجنب تكرار أي من النزاعات المسلحة.

ومرة أخرى، لم ترد إلينا أي أنباء سارة من الشرق الأوسط في شهر كانون الثاني/يناير. فقد مضى عام منذ تعليق الفلسطينيين والإسرائيليين للمفاوضات، في حين يزداد الخلاف بينهما اتساعا. وما تزال الحالة في الميدان تزداد سوءا، في ذات الوقت الذي لم تحل فيه بعد المسائل المتصلة بتطبيع الحالة في قطاع غزة بعد النزاع الدموي الذي نشب في عام ٢٠١٤. ويجب في ظل هذه الظروف اغتنام جميع الفرص المتاحة لإطلاق عملية السلام. وما تزال روسيا، على وجه الخصوص، تعمل جاهدة لعقد اجتماع وزاري للمجموعة الرباعية في أسرع وقت ممكن. ومن الضروري أيضا أن تكون أعمال مجلس الأمن موجهة أكثر نحو عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإن من دواعي القلق أيضا تصاعد الحالة على الحدود بين إسرائيل ولبنان وسوريا. وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس وتوخي الحذر. وبالرغم من تفهُّمنا للانفعالات وتهييج المشاعر، فإنه ليس بوسع المنطقة أن تحتمل وجود بؤرة ساخنة أخرى من النزاع. فمن شأن ذلك أن يزعزع استقرار المنطقة تماما في ظل تزايد التهديدات الإرهابية. وأود في ذلك الصدد، أن أعرب عن تعازينا لوفد إسبانيا فيما يتعلق بوفاة أحد حفظة السلام الإسبان العاملين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

إن للنزاع السوري الذي طال أمده أثرا سلبيا للغاية على الحالة في الشرق الأوسط. ونود أن نشدد مرة أخرى على أن الحوار هو السبيل الوحيد لوقف النزاع. ويجب الاستفادة من جميع الفرص المتاحة في سبيل إطلاق عملية المصالحة الوطنية. وفي ذلك السياق، فقد بذلنا جهودا كبيرة في إطلاق الاتصالات المعنية بالمشاورات فيما بين السوريين في موسكو. واتسمت الجهود التي بذلتها روسيا بشأن التسوية السورية بالشفافية التامة. ونحن على استعداد دائم للعمل على أساس من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة مع جميع أولئك المهتمين حقا بإطلاق عملية ترمي إلى الحل السياسي.

وينبغي أن يدرك الجميع أن العملية ستستغرق وقتا طويلا، وأنها تتطلب بذل المزيد من الجهود لوضع صيغة فعالة للحوار حقا. ولم يتمكن جميع ممثلي المعارضة الذين دُعوا إلى موسكو من الحضور، ونحن لا نرى أن في ذلك مشكلة رئيسية. وسوف تستمر الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الوطني في سوريا، ليس من جانبنا فحسب، بل نرى أيضا قيمة مضافة للجهود التي تبذلها مصر. ونرحب بجميع الجهود المبذولة من جانب الدول أو المنظمات الأخرى، الرامية إلى تهيئة الظروف المثلى لإجراء حوار وطني شامل للجميع، يتمكن السوريون في إطاره من التوصل إلى اتفاق بأنفسهم.

كما نرى أن ثمة إمكانيات تتيحها بعثة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد دي ميستورا، والذي يطرح عددا من الأفكار المثيرة للاهتمام والتي ستتطلب، بطبيعة الحال، الدعم من جميع الأطراف المعنية.

لقد نظر المجلس في الحالة في أوكرانيا مرتين خلال هذا الشهر. وللأسف، كانت المناقشات مسيسة إلى حد كبير، في حين أصبحت المآسي الأخيرة التي وقعت هناك ذرائع لتأجيج الحملات المسعورة بدلاً من تشجيع إجراء مناقشات صادقة بشأن أسباب الأزمة الأوكرانية وسبل التغلب عليها.

ورأينا مرة أخرى الممارسة الخاطئة لزملائنا في محاولتهم إدراج أحكام لا يمكن اعتمادها في وثائق إنسانية في جوهرها لأغراض دعائية. ونحن على يقين من عدم إمكانية تحقيق نتائج حقيقية في تسوية النزاع إلا من خلال الحوار المباشر بين كييف ودونيتسك ولوغانسك، الأمر الذي ترفضه السلطات الأوكرانية في الوقت الحاضر، بعد أن اعتمدت المسار المدمر المتمثل في محاولة حل الوضع في الجنوب الشرقي بالقوة. ولن يتسنى التوصل إلى أي تسوية وطنية من دون عملية سياسية شاملة للجميع والتي يجب أن تشكّل الإطار المعياري للإصلاح الدستوري على النحو المطلوب في بيان جنيف ومفاوضات مينسك.

ونودّ في الختام أن نرحب مرة أخرى بوفود إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا، التي انضمت إلينا في الأول من كانون الثاني/يناير والتي بدأت منذ البداية في تقديم مساهمات مفيدة جداً في أعمال المجلس. ونتمنى كل النجاح لوفد الصين، الذي سيرأس المجلس في شباط/فبراير. ويمكنه التعويل على دعمنا الكامل.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلّمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أنضم إلى زملائي في الإعراب عن تقدير وفد بلدي لكم شخصياً ولفريقكم على رئاستكم الكفؤة للمجلس خلال هذا الشهر. وجرى جزء كبير من عمل المجلس في كانون الثاني/يناير في شكل مناقشات مفتوحة وجلسات إحاطة مفتوحة، بما في ذلك جلسة إحاطة مفتوحة لرؤساء لجان الجزاءات. ونقدّر أيضاً استخدام صيغة آريا وجلسات التحاور أثناء رئاستكم، ونقدر الكلمات الطيبة من جانب زميلنا ممثل ماليزيا فيما يتعلق بالاجتماع الذي نظمه وفد بلدي بصيغة آريا.

وعلى الرغم من أنه يبدو أن ممارسة استكشاف الآفاق في بداية الشهر قد فقدت مكانتها في المجلس، إلا أن مبادرة الأمس من جانب إدارة الشؤون السياسية لإحاطة المجلس علما بشأن الحالة في نيبال كانت في رأينا تذكيراً مفيداً بأهمية ذلك الشكل. ومع استمرار المجلس في مواجهة المزيد من الأزمات والنزاعات الأوسع نطاقاً جغرافياً أكثر من أي وقت مضى، وفي مواجهة الأعداد الأكبر من المشردين داخلياً منذ الحرب العالمية الثانية والذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، يكتسب التركيز مجدداً على الوقاية صفة ملحّة. وتزداد صعوبة جمع الأموال المتعهّد بها وحشد قوات لعمليات حفظ السلام، وما لم نحسّن قدرات الأمم المتحدة في مجالي الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، فسيزداد اتساع الفجوة بين الاحتياجات العاجلة وقدرتنا على معالجتها، بما لذلك من عواقب مأساوية.

وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار استخدام إدارة الشؤون السياسية للإحاطات الإعلامية غير الرسمية والإحاطات الإعلامية تحت بند ''أية مسائل أخرى''، أو أي شكل آخر يمكن أن يخدم غرض لفت انتباه المجلس في مرحلة مبكرة إلى الأزمات والنزاعات المحتملة قبل نشوبها، بهدف التوصل إلى استجابات وقائية في وقت مبكر. وينبغي ألا تنظر البلدان إلى مناقشة المجلس للحالة فيها كنوع من الوصم ينبغي تحاشيه مهما كان الثمن وأن تستمر في ذلك حتى فوات الأوان. بل على العكس، ينبغي النظر إلى هذا الأمر باعتباره علاجاً وقائياً ومفيداً يقلل إلى حد بعيد من الخسائر، ولا سيما الخسائر البشرية، ويوفر مكاسب في الأجل الطويل.

لقد اتخذت الأمور في اليمن في هذا الشهر منحى مفاجئاً. فالبلد الذي كان يُعتبر قصة نجاح قبل عام واحد عانى انتكاسة كبيرة، مع استقالة الرئيس ورئيس الوزراء من منصبيهما والبلد نفسه على حافة التقسيم. وقد تلقى المجلس تحذيرات إزاء استمرار الأنشطة المفسدة للرئيس السابق صالح وعواقب استمرار التقدّم العنيف للحوثيين، بما في ذلك تنامي العنف الطائفي وتعزيز الإرهابيين لموطئ قدمهم، وحتى انقسام الدولة نفسها.

وكانت نتائج الحوار الوطني ثمرة عملية شرعية وشاملة للجميع ولا يمكن تجاهلها ببساطة إذا كان نريد تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في اليمن. ونحتاج إلى دفع جميع الجهات الفاعلة السياسية في اليمن إلى الاتفاق على إطار زمني واضح لتنفيذ الأطوار الرئيسية من المرحلة الانتقالية، والأهم من ذلك التقيد الصارم بذلك. وأيا كانت خريطة الطريق المتفق عليها، فيجب أن تكون مدعومة بوسائل ذات مصداقية تكفل تنفيذها. وإلا سيستمر النظر إلى بيانات المجلس على أنها مجرّد تهديدات جوفاء.

وقد أشار بعض زملائي إلى مسألة مصداقية المجلس أو أهميته، كما قال زميلي ممثل نيوزيلندا. ونرى من المؤسف جداً أن المجلس، في هذه المرحلة الحرجة، لم يتمكّن قبل بضعة أيام من الاتفاق على بيان عن آخر التطورات في اليمن، ولم يكن قادراً على تحقيق الوحدة عندما كان في أمس الحاجة إليها. ويتعين على المجلس في الشهر المقبل استعراض نظام الجزاءات المفروضة على اليمن، والذي أنشئ للمساعدة على منع ما حدث في ذلك البلد بالضبط – وهو منع المفسدين من تقويض العملية الانتقالية. وهذا هو ما أخفقنا في عمله. ونعتقد أنه حان وقت إجراء مناقشة جادة بشأن السبيل الذي سنسلكه بعد الآن كي لا نفقد مصداقية المجلس وتأثيره على هذه الحالة الهشة جداً والمحتمل تفجّرها.

مدد المجلس في هذا الشهر نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به فريق الخبراء، والذي أعد تقريراً مثيراً للإعجاب وقدم ١٩ بياناً عن الحالات. وعلى الرغم من رؤية بعض الإشارات الإيجابية الآتية من جمهورية أفريقيا الوسطى في الأيام الماضية، فإن الحالة ما زالت هشة للغاية، كما يتضح من اختطاف وزراء مؤخراً والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. ويبعث تقاعسنا في هذه المرحلة بإشارة سيئة إلى جميع من لا يزالون مشاركين في التحريض على ارتكاب انتهاكات وإذكاء العنف، ويقوض قدرتنا على التأثير في ما يستجد من تطورات الأوضاع في البلد، كما يثير الشكوك بشأن مدى جدية تصدينا للإفلات من العقاب.

وبينما ننوّه بالمناقشات الجارية بين الجماعات المتحاربة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإننا نعتقد أن العفو العام أو المناصب الحكومية يجب ألا تكون مكافأة لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونأمل أيضاً أن تكون لجنة الجزاءات قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضمن سياق التقرير الأخير لفريق الخبراء.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى مسألة أوكرانيا. قبل بضعة أيام، عقدنا جلسة الإحاطة المفتوحة الثلاثين بشأن الحالة في ذلك البلد (انظر S/PV.7368). وليت أن الإحاطات الإعلامية المفتوحة تترجم إلى تغييرات على أرض الواقع. فعلى الرغم من أن المجلس تمكن من مواصلة التركيز على استمرار تدهور الحالة في شرق أوكرانيا والقرم المحتلة، فإننا لم يكن لنا أي أثر حقيقي على أرض الواقع، ويالالأسف. ورغم جهود أوكرانيا الرامية إلى إحياء وقف إطلاق النار، فإن المسلّحين تنصلوا من وقف إطلاق النار من جانب واحد وواصلوا هجماتهم، والتي توقع خسائر بشرية متزايدة في صفوف المدنيين. ويتواصل تدفّق الأسلحة والمرتزقة من روسيا بحرية عبر الحدود، والذي لولاه لكان النزاع قد انتهى قبل فترة طويلة. وفي هذه الأثناء، وفي حين أن الأحداث في ماريوبول كانت آخذة في الانفجار، أبرمت روسيا اتفاقاً شاملاً لإقامة تحالف وشراكة استراتيجية مع إقليم أبخازيا الانفصالي في جورجيا، الأمر الذي يعني ضم ذلك الإقليم بحكم الواقع إلا فيما يخصّ المسمّى. وما زلنا نشعر بقلق عميق تجاه نمط السلوك التوسعي لروسيا إزاء البلدان المجاورة لها. وهذا يمتحن مرة أخرى قدرة المجلس على الاستجابة لهذه الحالات ويختبر مصداقيته أيضاً.

وأود أن أختتم بياني بالانضمام إلى زملائي في تمني كل النجاح للرئاسة الصينية خلال شهر شباط/فبراير. ويمكنها أن تعول على دعمنا وتعاوننا.

السيد فرنانديث – أرياس مينويسا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، وأن أهنئكم على قيادتكم والعمل الرائع الذي قام به فريقكم من أجل أداء مهام رئاستكم وإنجاحها. وفي نهاية الشهر الأول من حضور بلدي في مجلس الأمن، للمرة الخامسة، أود أن أدلي ببعض الملاحظات العامة في جلسة الاختتام هذه التي يشارك فيها وفد بلدي.

يسرنا أن نرى مناخ التعاون الطيب داخل مجلس الأمن والنتائج الملموسة العديدة التي تمكنا من التفاوض بشأنها واعتمادها في الأسابيع الأخيرة. إن بلدي شريك ثابت ومخلص في هذا العمل وسيبقى كذلك، ونحن على وعي تام بأهمية عمل مجلس الأمن ومحوريته بالنسبة لهيكل حفظ السلام والأمن الدوليين بأكمله، فضلاً عن مسؤولية المجلس. ولقد قدمنا ترشيحنا على وجه التحديد من أجل المساعدة في صون السلام في العالم، و لم يغب عن بالنا مطلقا أن الدول الأعضاء في المنظمة أسندت إلينا تلك المسؤولية بانتخابها لنا.

تؤيّد إسبانيا أن يكون مجلس الأمن منفتحا على النقاش وأن يسعى إلى توسيع مصادر معلوماته وأن يستفيد من عمل ومعارف منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وفي هذا المسعى من أجل الشفافية، سنصغي بالتالي إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ولا سيما الدول التي لها مصلحة خاصة في هذه المسائل. وسنشجع على صنع القرارات بطريقة تأخذ في الاعتبار وجهات نظر البلدان والمنظمات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة.

هذا أول شهر نشارك فيه في أعمال المجلس، وقد أظهر لنا بأنه من الضروري العمل بطريقة منظمة ويمكن التنبؤ بها، إلا أن من المهم بنفس القدر التحلي بالمرونة اللازمة لمعالجة المسائل التي تتطلب اهتمامنا. إن المشاورات التي جرت بشأن الأزمة في اليمن، أو التي جرت بالأمس بشأن حالة لبنان، ومن المحزن أن أسباني من ذوي الخوذ الزرق قضى نحبه فيها، بيّنت دائما إجماع الأعضاء على مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه، بالإضافة إلى الجدول الزمني الذي يتسم بتجديد الولايات والمشاورات والمناقشات المنتظمة، من الضروري أن يعالج المجلس جميع المسائل التي تؤثر على الأمن العالمي وتشكل الأبعاد المتغيرة، وأن يستخدم الأدوات والحوارات التفاعلية لعقد جلسات على غرار صيغة آريا، وهو أمر نرحب به بجلاء.

أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للرئاسة الشيلية على المناقشة التي جرت على المستوى الوزاري بشأن التنمية الشاملة من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وهي مناقشة ترأستها الرئيسة ميشيل باشيليت (انظر S/PV.7361). تلك الجلسة تذكرنا بأن السلام له أبعاد عديدة وبأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ تلك الأبعاد في الحسبان عندما تواجهه أي مسألة أو لدى إنشائه لأي ولاية أو تجديد ولاية محددة.

إن بعثة المجلس إلى هايتي التي استمعنا إلى إحاطة إعلامية عنها في وقت سابق من اليوم (انظر S/PV.7372)، تجسد أهمية الإبقاء على الرحلات المستنيرة والفعالة التي يقوم بها مجلس الأمن بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله. ونرحب أيضا بمناقشة الغد بشأن حماية المدنيين. يقدر وفد بلادي أيما تقدير التركيز على النساء والأطفال الذين لا حول ولا قوة لهم في الصراعات، وهي مسألة أكدت عليها الرئاسة في المناقشة. لقد استثمرت إسبانيا في جميع القضايا المتعلقة بمسألة المرأة والسلام والأمن، وعلى ترابط تلك القضايا، وهي قضايا سنظل نؤيدها على الدوام.

وفي رأي وفدي أن النتائج العامة لعمل هذا الشهر إيجابية، وذلك مرده إلى النتائج المحققة وتوحيد كلمة أعضاء

المجلس مما مكنهم من الاتفاق على العديد من الأمور. غير أنه من الجوهري إظهار الإجماع والعزم للتصدي للحالات التي تقتضي من مجلس الأمن الإعراب صراحة وبحزم عن رأيه وفي الوقت المناسب. كما أوضح بجلاء الذين تكلموا من قبلي، فإن ذلك لم يكن ممكنا دائما خلال هذا الشهر.

أتمنى أكبر قدر من النجاح لوفد الصين عند توليه رئاسة المجلس في شهر شباط/فبراير، وأؤكد من جديد لجميع الدول الأعضاء أن بوسعهم التعويل على استمرار وفدنا في بناء عزم المجلس وتعزيزه.

السيد كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن اشكر بعثة شيلي على قيادتها الراسخة خلال شهر كانون الثاني/يناير الحافل بالعمل. ونعرب عن امتناننا لكم سيدي على تفاني وتكريس فريقكم في العمل الشاق.

وكما أظهرت هذه الأسابيع القليلة الأولى من عام ٢٠١٥، سنعود هذا العام إلى العديد من الأزمات نفسها التي واجهناها في العام الماضي، بينما يتعين علينا أيضا أن ننتقل إلى تحديات جديدة. لقد ناقش المجلس هذا الشهر استمرار الأزمات في سوريا، وأوكرانيا، وتزايد التهديدات الإرهابية في غرب أفريقيا، وتتابع الصدامات في الشرق الأوسط. سافرنا بقيادتكم، سيدي الرئيس، إلى هايتي لاستعراض تكوين بعثة الأمم المتحدة هناك، وتقييم المناخ السياسي المؤدي إلى إجراء الانتخابات، كما ناقشنا ذلك لتونا هذا الصباح. ها نحن مرة أخرى نستخدم صيغة آريا لنكون على إطلاع بصورة غير رسمية على عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام، ونشكر ليتوانيا على مبادرتها في هذا الصدد. غدا، سنختتم الشهر بمناقشة مفتوحة هامة بشأن حماية المدنيين. واستشرافا للمستقبل، نرى عددا من القضايا التي يقينا ستحتاج إلى اهتمامنا المتواصل.

أولاً، فيما يتعلق بأوكرانيا، فإنه وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، شهد الأسبوعان الماضيان أكثر فترة دموية في أوكرانيا منذ التوقيع في مينسك على اتفاق ٥ أيلول/سبتمبر. وخلال هذا الوقت، يقتُل ٢٩ شخصا كل يوم. فقد لقي أكثر من خمسة آلاف شخصا مصرعهم وأصيب ١١ ٠٠٠ شخص تقريبا بجراح منذ اندلاع الصراع في نيسان/أبريل ٢٠١٤. لقد بلغ الصراع درجة متردية جديدة بشن الهجمات على السكان المدنيين في ماريوبول، مما يتنافى مع اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم في مينسك. ما زلنا نؤمن بأن الحل الوحيد لهذه الحالة يتمثل في التوصل إلى حل سياسي، وليس عسكريا. تحث الولايات المتحدة الأمريكية روسيا على سحب الأسلحة والقوات من شرق أوكرانيا وإنهاء دعمها للانفصاليين.

أما بشأن الحالة في اليمن، فنرى أن أعضاء مجلس الأمن يقرون بوضوح بخطورة الأزمة عقب استقالة الرئيس منصور هادي ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء. ونقر بأن التوصل لأي وقف لإطلاق النار لا يزال من الحتميات، وأن الشعب اليمني يستحق مرة أخرى طريقا واضحا إلى إقامة حكومة يمنية مشروعة، اتساقا مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ونتائج الحوار الوطني وقرارات هذا المجلس. أي تفاهم يتم التوصل إليه في الميدان ينبغي أن يتضمن بوضوح جداول زمنية محددة لاستكمال مشروع الدستور اليمني، وإجراء استفتاء، والشروع في انتخابات وطنية. نحن أيضا ماضون في دعم جهود الوساطة التي يقوم بها المستشار الخاص جمال بنعمر، مع مجموعة مؤلفة من ١٠ سفراء في صنعاء.

ويسرنا أن نرى أن بعضا من أعضاء مجلس الأمن يتطرقون هذا الشهر إلى النتائج التي توصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقارير بعثة تقصي الحقائق في سورية التي تشير بوضوح إلى استخدام نظام الأسد للمروحيات لاسقاط القنابل

برميلية مليئة بمادة الكلور على ثلاث قرى في شمال شرق سوريا. هذه الإجراءات تمثل انتهاكات واضحة للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وبالتأكيد ينبغي للمجلس أن يدين هذه الأعمال.

وإذ أنتقل إلى الكلام عن أفريقيا، فإننا نتفق تماما مع ملاحظة الأمين العام ومفادها أن الطرفين في مالي بحاجة إلى وقت كاف لحل القضايا السياسية المختلف عليها لكفالة التوصل إلى اتفاق شامل وقادر على البقاء حقا. أما وقد قلت ذلك، فلا بد لنا من أن نرى تقدما في التوصل إلى هذا الاتفاق. نؤيد بقوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والتنفيذ القوي للولاية المسندة إليها لحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، كما يتضح من الاستخدام الحيوي والهام لمروحياتها الهجومية عندما تعرض حفظة السلام التابعين لها لنيران معادية في تابانكورت في شمال مالي في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

أما فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد اعتمد المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2015/1 للتعبير عن قلقه إزاء الأمن في الجزء الشرقي من البلاد جراء الأنشطة الجارية التي تقوم بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. كما قال المجلس في بيانه، إن عدد الذين استسلموا حتى الآن غير كاف ولا يقترب من مستوى التسريح الكامل للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذي طالبنا به. وتجب مساءلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ولا بد لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أن تواصل ممارسة الضغط العسكري الشديد على عناصر قوات تحرير رواندا التي ترفض التسريح.

في أوائل كانون الثاني/يناير، أغلق رسميا مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أبوابه وانتقلت المهمة إلى بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي مع ولاية لدعم العملية الانتخابية المقبلة في البلاد التي ستجري في عام ٢٠١٥ وستؤدي البعثة دوراً هاما في توفير الدعم للحكومة في إجراء دورة انتخابات شاملة وشفافة في عام ٢٠١٥؛ ونحث حكومة بوروندي على الاشتراك اشتراكا مثمرا مع البعثة الجديدة لضمان قيام جميع الزعماء السياسيين وأعضاء المجتمع المدني بدور نشط في العملية الانتخابية، وضمان تمتع شعب بوروندي بعملية انتخابية حرة ونزيهة تماما.

هذا الشهر، أفلح الممثل الخاص برناردينو ليون في الجمع بين الزعماء السياسيين الليبيين الرئيسيين لإجراء حوار سياسي يسرت له الأمم المتحدة، وقد عقدوا جولتين في جنيف حتى الآن، واحدة في ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير وأخرى بدأت في ٢٦ كانون الثاني/يناير. ورحبنا جميعا بهذه المبادرات من خلال بيان صحفي في ١٧ كانون الثاني/يناير. نشيد إشادة خاصة بالذين يشاركون في المحادثات التي تهدف إلى إنتاج حكومة وحدة، ونشجع القادة الليبيين الآخرين على المشاركة في هذا الجهد أيضا.

في الجلسات الختامية الثلاث الأخيرة على التوالي، انهينا ملاحظاتنا بشأن مسألة الإرهاب، وهذا الشهر، للأسف، لا يختلف عما سبقه. كما أعلن المجلس في ١٩ كانون الثاني/يناير في البيان الرئاسي S/PRST/2015/4، ندين جميع الهجمات التي شنتها بوكو حرام، لا سيما الهجمات الانتحارية التي شنتها على مايدوغوري وبوتيسكوم واشتملت على استخدام الأطفال كمفجرين انتحاريين. هذه الأحداث تنفطر لها القلوب، وتقيم برهانا آخر على السبب في الاستمرار في مكافحة الإرهاب وعلى كونها مسألة ما برحت جديرة باهتمام المجلس الوثيق والشديد.

لقد دان هذا المجلس بشدة سلسلة الهجمات الإرهابية الفظيعة التي حدثت في باريس وحولها في ٧ و ٨ كانون الثاني/يناير، بما في ذلك إطلاق النار الوحشي والمقيت على مكاتب مجلة شارلي أبدو. وقد أعربنا عن ذلك من قبل، غير أنه يجدر بنا تكرار الإعراب عن تعاطفنا العميق مع شعب فرنسا، أوائل

الأصدقاء لبلدي، ونتقدم بالتعازي إلى أسر وأصدقاء ١٢ شخصا قتلوا في مكاتب المجلة وشرطية قُتلت في اليوم التالي، وإلى أسر الأشخاص الأربعة الذين قتلوا في الهجوم الذي وقع على في متجر للمواد الغذائية المحللة حسب الشريعة اليهودية.

كما قال الرئيس أوباما في أعقاب تلك الهجمات، يجب علينا أن نواصل العمل إلى أن نرى بأن جميع البلدان تعمل معا بسلاسة لمنع شن الهجمات وإلحاق الهزيمة بالشبكات الإرهابية. إن حرية التعبير عنصر أساسي في كل ديمقراطية، ولا يمكن للعنف الأخرق أن يغير ذلك.

في الختام، أود أن أجدد ترحيبي الحار بالأعضاء المنتخبين حديثا. إننا نتمتع بالفعل بالعمل معهم ونستفيد منهم. يوم الأحد سيتولى زملاؤنا الصينيون رئاسة المجلس، ونتطلع إلى العمل معهم بشكل تعاوني في شباط/فبراير، وبالطبع، نتمنى لهم عاما جديدا سعيدا، وهو عام الأغنام الذي سيبدأ في ١٩ شباط/فبراير.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب الوفد النيجيري عن شكره لكم يا سيادة الرئيس على تنظيم هذه الجلسة الختامية التي تتيح لنا الفرصة لتقييم عمل المجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

إن المناقشة المفتوحة حول التنمية الشاملة من أجل صون السلم والأمن الدوليين التي انعقدت في ١٩ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7361) أتاحت فرصة لأعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة لتبادل الآراء حول العلاقة بين الأمن والتنمية. وتشيد نيجيريا بالوفد الشيلي على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة وعلى دوره القيادي في صوغ البيان الرئاسي الذي اعتمد في معرض المناقشة (S/PRST/2015/3). ونؤكد مجددا إيماننا الراسخ بأن الشمولية أمر حيوي للسلم والأمن. ومن هنا، نرى أنه ينبغي أن يظل الموضوع محط اهتمام مجلس الأمن.

وتشدد بعثة مجلس الأمن إلى هايتي على أهمية اشتراك المجلس اشتراكا مباشر في العمل مع البلدان المدرجة في جدول أعماله. وقد مكنت تلك الرحلة أعضاء المجلس من الوقوف مباشرة على الحالة في الميدان، إذ استمعت بصورة مباشرة من قادة البلد. ونحن نشعر بالارتياح إزاء النتائج التي أسفرت عنها البعثة والتي استمعنا إليها من فورنا (انظر S/PV.7372)

وتقدر نيجيريا وحدة الهدف التي تحلى بها المجلس في اعتماده البيان الرئاسي بشأن تنظيم بوكو حرام في ١٩ كانون الثاني/يناير (S/PRST/2015/4)، ونتعاون حاليا مع جيراننا وننسق جهودنا من أجل التصدي على نحو ناجع لخطر الجماعات الإرهابية. إذ أن الإرهاب مشكلة عالمية ومن ثم يقتضي ردا عالميا. لذلك، سنظل نعول على دعم شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف في هذا المسعى الهام. ونشكر وفد نيوزيلندا على إعادة تأكيد دعمه.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لكم، سيدي، وإلى وفد بلدكم على الطريقة الماهرة التي تديرون بها أعمال المجلس لهذا الشهر، وأعرب عن أطيب تمنياتنا لوفد الصين ونؤكد له دعمنا وتعاوننا معه وهو يستعد لتولي رئاسة المجلس في شباط/فبراير.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، وجميع أعضاء فريقكم على ما تتحلون به من هيبة وتفانٍ وكفاءة وحماس وقيادة في إدارة دفة أعمال رئاسة المجلس في شهر كانون الثاني/يناير. فقد كان هذا الشهر حافلا بالأنشطة، ونود أن نركز على عدة جوانب ذات أهمية خاصة بالنسبة لوفدي.

فيما يتعلق بمسألة أفريقيا، يتناول المجلس الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، وغرب أفريقيا، مع التركيز بصفة خاصة على مالي. تتوق فنزويلا إلى أن تشارك مشاركة بناءة في هذا المجال، وهي على

استعداد للعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع جميع بلدان المنطقة من أجل حسم التراعات وبناء السلام الدائم.

إن جلسة المجلس الزاخرة بالمعلومات عن موضوع بناء السلام بعد انتهاء الصراع المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير والتي ترأسها السيد هيرالدو مونيوز، وزير خارجية شيلي (انظر S/PV. 7359) أبرزت دور الاستبعاد والإجحاف بوصفهما من الأسباب الجذرية للعودة إلى دائرة الصراع.

من المهم إبراز بعض نقاط الاتفاق بشأن كيفية النهوض بعملية بناء السلام، من قبيل أهمية الحوار السياسي الشامل والتمويل في الأجل القصير والمتوسط والطويل بالاقتران مع التنسيق السليم فيما بين الكيانات الوطنية، والإقليمية والدولية في تنفيذ السياسات، وكذلك أهمية قيادة البلد المعني في تصميم وتنفيذ سياسات إعادة إعمار الدولة. وتقوم لجنة بناء السلام بدور هام في هذا الصدد.

تتشاطر فترويلا الأهداف التي أسلفتها من فوري ولكن لا يغيب عن بالها أنه ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للتراع والانتكاس، بما في ذلك الإجحاف، وأثر الاستعمار والتدخل والاحتلال الأجنبيين، والتبعية الاقتصادية، لن يتحقق السلام الدائم.

لقد كان شهر كانون الثاني/يناير شهرا حافلا بالأحداث في الشرق الأوسط. فقد انصب تركيز المجلس على أحداث اليمن. ونأمل أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية بين الأطراف من أجل تمكين البلد من استعادة الهدوء والتوصل إلى اتفاق سلام دائم على أساس الاحترام الصارم لسيادة البلد وسلامته الإقليمية.

إن المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين (انظر S/PV.7360) أتاحت فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتوجيه الانتباه مرة أخرى إلى المسؤولية التي لا مفر منها لتعزيز التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وبدعم من جميع الأطراف.

لقد أصبحت حتمية تلك المهمة متزايدة لتعزيز مصداقية وثقة المجتمع الدولي في هذا الجهاز، ولا سيما عندما طُرح مشروع القرار (S/2014/916) ذو الأهمية الأساسية للشعب الفلسطيني ولم يحظ بعدد كافٍ من الأصوات في المجلس لاعتماده في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7354)، على الرغم من تأييد الأغلبية له في الجمعية العامة.

إن تحقيق السلام الراسخ والدائم بشأن تلك المسألة سوف يقتضي إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية وفقا لحدود ما قبل عام ١٩٦٧، دولة ذات حدود آمنة تعيش في سلام مع إسرائيل، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي لمجلس الأمن ألا يدخر جهدا في القيام بدور أنشط وبناء أكثر في تعزيز الحل القائم على وجود دولتين. ونحث الأطراف على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق السلام الراسخ والدائم.

تؤكد فترويلا مجددا دعمها القوي لانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة، بوصفها دولة عضوا كاملة العضوية، وتحث إسرائيل على القيام فورا باستئناف تحويل الإيرادات الجمركية التي تُمسك بها، ووقف حصار غزة وإنهاء احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية.

لقد تشرف بلدي لرؤية الرئيسة ميشيل باشليت خيريا، رئيسة البلد الشقيق شيلي، تترأس المجلس في ١٩ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7361) بشأن موضوع المناقشة المفتوحة، ”التنمية الشاملة من أجل صون السلم والأمن الدوليين“، وهي مناقشة ساعدت على إبراز الصلات القائمة بين السلم والأمن والتنمية. لقد كانت مناقشة واسعة النطاق شارك فيها ما يربو على ٨٠ بلدا. وعلى الرغم من بعض الشكوك التي تساورنا حول استصواب معالجة هذه المسألة في مجلس الأمن، نقدر الجهود التي بذلها الوفد الشيلي في إبراز العلاقة العكسية بين الإجحاف والاستبعاد، من جهة، والسلام ورفاه الدول

من الجهة الأخرى. ولا يسعنا إلا أن نقر بأن مكافحة جميع جوانب الإجحاف الاجتماعي والاقتصادي والاستبعاد مهمة ملحة لدى جميع الدول التي تنشد تحقيق السلام الدائم. في هذا السياق، نقدر حضور الرئيسة باشليت خيريا لترؤس المجلس.

أما المسألة الأخرى التي استرعت انتباه مجلس الأمن خلال هذا الشهر فهي بعثة العمل التي قام بها المجلس إلى هايتي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، والتي استمعنا إلى إحاطة إعلامية عنها هذا الصباح (انظر S/PV.7372)، وهي زيارة نقرها تماما. واشتركنا في البعثة مع أعضاء المجلس الآخرين. لقد مكنّت البعثة من التأكيد مجددا على دعم المجلس لحكومة هايتي وشعبها في جهودهما من أجل بناء السلام، والديمقراطية والاستقرار، وتعزيز انتعاش البلد والتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، مكنتنا الزيارة من أن نرى على الطبيعة في الميدان الدور المهم الذي تقوم به الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل صون السلم.

لذلك، تكرر فنزويلا مناشدتها لزيادة المساعدة المقدمة إلى هايتي بغية مساعدتها على التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ما برحت تلم بالبلد منذ عقود والتي زاد من تفاقمها حدوث الكارثة الطبيعية في عام ٢٠١٠.

ترحب فنزويلا بكل المساعدة المقدمة إلى شعب هايتي.

ونحن نؤيد هايتي حرة وذات سيادة وتنعم بالتنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

بشأن الحالة في سوريا، تود فنزويلا أن تكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد لوقف الصراع المسلح والحالة الإنسانية المعقدة في سورية هو عن طريق حل الأزمة حلا سياسيا تفاوضيا وشاملا للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يكون هناك وقف فوري لإطلاق النار، مما سيساعد على التوصل إلى سلام وطيد ودائم يضمن المصالحة لبلدنا العربي الشقيق، مع الاحترام الكامل لسيادته وسلامته الإقليمية. نؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في سوريا ورفض أي تدخل خارجي أو تمويل الجماعات المسلحة والإرهابية الرامية لإحداث تغيير النظام في هذه الدولة عربية، في انتهاك للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، ترحب فنزويلا بالعرض المقدم من الاتحاد الروسي لتوفير منبر للحوار بين أطراف النزاع.

وفي الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب مجددا عن تهانينا الأخوية للوفد الشيلي على قيادته الناجحة لرئاسة مجلس الأمن، ولنتمنى كل النجاح لوفد الصين أثناء رئاستها للمجلس في شهر شباط/فبراير، ولنعرب عن دعمنا الكامل لها. وأخيرا، نحن نؤيد اقتراح نيوزيلندا ونتفق معه، وهو الاقتراح الداعي إلى أنه ينبغي لنا أثناء هذه الجلسات الاختتامية أن نشمل أصوات البلدان المعنية بقرارات المجلس.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، السيد الرئيس، على القيادة التي أبديتموها في إدارة أعمال المجلس خلال فترة رئاستكم، فضلا عن كامل فريق الدعم التابع لكم.

وقد قمتم بمحاولة مستمرة لمواصلة الجهود التي يبذلها المجلس للوفاء بمتطلبات الشفافية، وعلى النحو المبين في المذكرة الرئاسية S/2010/507. ونثني على مبادرتكم بتنظيم مناقشة مفتوحة بشأن التنمية من حيث صلتها بصون السلم والأمن الدوليين (انظر S/PV.7361)، وهو موضوع لم يغطيه مجلس الأمن منذ عام ٢٠١١، وقد اجتذب اهتماما كبيرا فيما بين الدول الأعضاء، إلى جانب أن رئيس بلدكم قد شارك شخصيا وأدار المناقشة، التي توجت باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2015/3). وكما أكدنا في بياننا خلال المناقشة، فالأمن والتنمية مترابطان للغاية، بل وفي حين أن المسؤولية عن منع نشوب الصراعات تقع أساسا على عاتق الدول، فإن لمجلس الأمن، على الرغم من ذلك، دورا رئيسيا يقوم به في

البلدان التي تمر في الات ما بعد انتهاء الصراع، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتنفيذ قراراته.

وفيما يتعلق بالاجتماع بشأن هيكل بناء السلام (انظر S/PV.7359)، لاحظ أعضاء المجلس التقدم الذي تم إحرازه بالفعل في هذا المجال، مع التأكيد على أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ومن جملة أمور أخرى، ينتظر مجلس الأمن باهتمام النتائج التي سيسفر عنها الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام الذي سيجري في عام ٢٠١٥، وهو عملية بدأت في الشهر الماضي بصورة مشتركة مع الجمعية العامة. ونحن من جانبنا، شددنا على أهمية أن تحدد الدول نفسها أولوياتها الوطنية كأساس للتدخل من جانب لجنة بناء السلام، فضلا عن تعزيز المؤسسات الوطنية، من أجل إعادة بسط سلطة الدولة وضمان توفير الخدمات الأساسية للشعب.

فيما يتعلق ببوروندي، ولئن كان قد تم إحراز أحرز بعض التقدم في تحقيق السلام والاستقرار، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتوسيع نطاق الحيز السياسي. ومع ذلك، نرحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، التي بدأت عملياتها الرسمية في ١ كانون الثاني/يناير إلى جانب الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، في حين نأمل أن الانتخابات ستلتزم بالمعايير الديمقراطية لضمان الاستقرار والسلام في البلاد.

ولا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق، بسبب التحديات السياسية المتصلة بالعملية الانتخابية والتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ونرحب بإطلاق العملية العسكرية المشتركة للقوات المسلحة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضد هذه الجماعات، بينما نأمل في أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان حماية السكان المدنيين وحصولهم على المساعدات الإنسانية.

وخلُص وفد بلدي، للأسف، إلى أن المجلس لا يزال منقسما بشأن مسألة الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وبدلاً من تهدئة أجواء التحدي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد شهدت الأحداث الأخيرة مزيدا من تناقص احتمالات الاستئناف السريع للمفاوضات. وفي الجلسة بشأن الحالة في فلسطين (انظر S/PV.7360)، أشار أعضاء المجلس إلى فشل مشروع القرار المقدم إلى المجلس في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر (S/2014/916)، الذي كان الغرض منه التوصل إلى اتفاق بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بنهاية عام ٢٠١٧. ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ إجماع أعضاء المجلس على حث المجتمع الدولي على لاضطلاع بدور نشط في تعزيز الحل القائم على وجود الدولتين.

ونحن نثني على شيلي لتنظيم البعثة إلى هايتي، التي تهدف إلى تمكين المجلس من الاطلاع بصورة مباشرة على تنفيذ عملية تحقيق الاستقرار في هايتي في أعقاب الكارثة التي دمرتها في عام ٢٠١٠.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أكرر تهنئتي لكم ولفريقكم، سيدي الرئيس، على الكم الهائل من الأعمال التي تناولتموها، وأهمية المواضيع التي عولجت والمثابرة التي أظهرتموها طوال فترة ولايتكم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الصين على توليها رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير، وأؤكد لفريقها بأكمله، دعم وفد بلدي الكامل وأتمنى لهم كل التوفيق والنجاح.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي الرئيس، وللبعثة الشيلية على توجيه المجلس بسلاسة خلال الشهر

الأول المحموم من عام ٢٠١٥. كما أود أن أرحب مرة أخرى بزملائنا الخمسة الجدد، الذين نقدر مساهماتهم بالفعل.

أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الاختتامية اليوم، ويسرني أننا نعقدها كجلسة عامة مرة أخرى. وقد تناولنا مجموعة واسعة من القضايا في شهر كانون الثاني/يناير، بما في ذلك التطورات المقلقة في اليمن وتصاعد العنف في أوكرانيا والأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وسوريا ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك المناقشتين الطارئتين بشأن لبنان ونيبال. وأهنئكم على المناقشة المفتوحة الزاخرة بالمعلومات بشأن التنمية الشاملة للجميع ومنع نشوب الصراعات (انظر S/PV.7361)، وإنني أتطلع إلى مناقشة الغد بشأن الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به المرأة في حماية المدنيين.

لقد احتفلنا، جنبا إلى جنب مع مجتمع الأمم المتحدة، بالذكرى السنوية السبعين لتحرير أوشفيتس وأعربنا عن تضامننا في الكفاح ضد معاداة السامية. وبالإضافة إلى ذلك، توجه المجلس إلى هايتي للاطلاع بصورة مباشرة على عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ومع الأسف، فقد اتفقنا بالفعل على خمسة تصريحات صحفية هذا العام، تدين الفظائع الإرهابية الجديدة.

وبنفس القدر من الأسف، بدأنا هذا العام كما انهينا العام الماضي، نعالج سلسلة من الصراعات المستعصية التي فرقت بيننا. وفي هذه الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نواجه تلك التحديات، وأن نعمل بجد لتجاوز الانقسامات التي حالت دون اتخاذ مجلس الأمن أيَ إجراء. وأود أن أذكر ثلاثة من هذه الصراعات.

أولا، لقد سبق أن اجتمعنا مرتين هذا العام لمناقشة التصعيد الذي يدعو إلى القلق في العنف في شرق أوكرانيا. وكان الهجوم الذي شنه الانفصاليون على ماريوبول يوم السبت الماضي وأسفر عن مقتل ٣٠ شخصا، عملا استفزازيا وعشوائيا يهدد بزيادة نطاق هذه الأزمة وحدِتها. وليس هذا أول هجوم يشنه الانفصاليون ويستهدف المدنيين هذا العام. وما كان لهم أن أن ينفذوا هذه الهجمات بدون الدعم والمعدات العسكرية من روسيا. لأنه على الرغم من نداءاتنا، فإن اتفاقات مينسك في أيلول/سبتمبر لعام ٢٠١٤ لم تُحقق بعْد، والدعم العسكري الروسي للانفصاليين مستمر بلا هوادة، في انتهاك واضح لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وإذا كانت روسيا ترغب في العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي، فإنها تحتاج إلى ترجمة أقوال قادتها إلى أفعال. والثقة في روسيا في أدنى مستوياتها حاليا، وستكون هناك حاجة إلى القيام بعمل شاق لاستعادتها، ولكن ينبغي أن تكون التسوية السياسية قابلة للتحقيق، وإذا كانت روسيا على استعداد لتغيير المسار في أوكرانيا ستجد أن الشركاء الدوليين على استعداد لذلك.

وقتل ٧٦ ٠٠٠ شخص آخر في سوريا في غضون العام الماضي، غالبيتهم نتيجة الإجراءات الوحشية التي يتخذها النظام، بما في ذلك القصف العشوائي على المناطق المدنية. إن الإبلاغ المتسق والموثوق عن استمرار استخدام النظام، للأسلحة الكيميائية، في شكل الكلور، يثير سخطا يتطلب اهتمام المجلس. وعلى الرغم من اتخاذ القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، فإن الحالة الإنسانية الخطيرة تزداد سوءا.

فلنعمل على عدم الجلوس ومشاهدة سنة أخرى تمضي بينما تتصاعد حصيلة الموت والبؤس. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نجتمع معا لدعم العملية السياسية، وفقا لبيان جنيف الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/522، المرفق)، فهي التي ستضع حدا للعنف. ونحن نتطلع إلى الإحاطة الإعلامية التي سيقدمها ستافان دي ميستورا إلى المجلس في الشهر المقبل بشأن آخر الجهود التي يبذلها،

ونعمل مع جميع الزملاء في المجلس لإيجاد تسوية قابلة للتطبيق لهذا النزاع المروع خلال عام ٢٠١٥.

وقد ناقشنا أيضا في هذا الشهر ربما أكثر القضايا تعقيدا – عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد بذل المجلس جهدا جهيدا لأكثر من ٥٠ عاماً في هذه القضية، والحل طال انتظاره. ويتشاطر المجلس نفس الالتزام الجوهري بالتوصل إلى تسوية تفاوضية تفضي إلى إسرائيل آمنة ومأمونة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء. ولكن في العام الماضي تضاءلت آفاق التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. هذا العام، يجب علينا أن نعكس اتجاه ذلك الزخم. ويجب أن نظل منفتحين على العمل مع الشركاء على إعادة النظر في بارامترات التسوية. مع الحصول على وقت كاف للتفاوض بشكل سليم، فقد نتمكن من تأمين الدعم الكامل من المجلس لقرار من هذا النوع، الأمر الذي يمكن أن يساعد على إطلاق عملية سلام مستدام.

وسيكون التحدي بالنسبة للمجلس خلال هذه السنة حيث تصادف الذكرى السنوية في ما إذا كنا نستطيع إحراز تقدم بشأن هذه الصراعات، وغيرها من الصراعات التي تبدو مستعصية. والتداخل في وجهات النظر بيننا أكبر مما ينسب العديد لنا الفضل فيه. والاختلافات قليلة نسبيا، ولكنها عميقة. ولكي ننجح، نحن بحاجة إلى التركيز على هذه الاختلافات وعدم إتاحة المجال لها لتنغيص المجالات التي نتفق بشأنها. ونحن مدينون لجميع الذين يعانون من آثار الصراع إلى بذل كل ما في وسعنا في هذه الجهود.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر الفريق الشيلي بأسره على العمل الذي أنجزتموه في كانون الثاني/يناير. لقد بدأتم هذا العام بداية جيدة جدا ببرنامج حافل للغاية حيث جمعتم بين القيام ببعثة ميدانية مفيدة إلى هاييتي، وجدول أعمال مثمر ومكثف في نيويورك. وعلاوة على ذلك، فإننا قد تشرفنا بحضور السيدة باتشليت هيريا، رئيسة شيلي إلى المجلس.

وسيبقى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في الذاكرة الجماعية للشعب الفرنسي إلى الأبد. فالهجوم الإرهابي على صحيفة تشارلي أبدو، والجرائم التي تلته وارتكبت بحق ممثلي قوات الأمن، وبعد ذلك الهجمات المعادية للسامية في سوق هايبر كوشر، كانت صدمة عميقة لفرنسا ولبقية العالم. بالنيابة عن بلدي، أود أن أشكر الأمم المتحدة مرة أخرى على دعمها النموذجي من خلال البيان (SC/11727) الذي أصدره مجلس الأمن في ٧ كانون الثاني/يناير، ومن خلال التزام المجلس بدقيقة صمت، ومن خلال التزام الأمين العام، الذي جاء إلينا في مقر البعثة الفرنسية في نيويورك للإعراب عن دعمه لنا، فضلا عن ممثلي العديد من البلدان أعضاء المجلس على على ما أعربوا عنه من عبارات التضامن.

وتؤكد الهجمات إلى أي مدى، في عالم يتسم بالتعاضد، يمثل أمننا جميعا الصالح العام. وأكثر من أي وقت مضى، السلام والاستقرار في الشرق الأوسط لا يمكن فصلهما عن سلام أوروبا واستقرارها. وأكثر من أي وقت مضى، فإن فرنسا ملتزمة تجاه مستقبل الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإن الأزمة السياسية الراهنة في اليمن قد خلقت فراغا في السلطة حيث يزدهر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا دعمنا لجهود الممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى تعزيز إنشاء حكومة وحدة وطنية واستمرار عملية الانتقال السياسي. وهذان الشرطان ضروريان لمواصلة مكافحة الإرهاب في هذا البلد.

كما اتسم مطلع عام ٢٠١٥ بالتدهور السريع للوضع في أوكرانيا واستئناف المعارك من قبل الانفصاليين بدعم من روسيا، وبانتهاك وقف إطلاق النار واتفاقات مينسك، التي تعهدوا بالالتزام بها في أيلول/سبتمبر الماضي. والهجمات التي قام

بها الانفصاليون في الأيام القليلة الماضية، ولا سيما الهجوم الذي شن على ماريوبول، يشير إلى أنهم يستهدفون المدنيين عمدا. وكما ذكر الأمين العام للصحافة يوم السبت الماضي، فإنها يمكن أن تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. ومن الملح تهدئة الحالة وإرجاع العملية السياسية إلى مسارها. ويتطلب ذلك اتخاذ موقف أكثر إيجابية من جانب روسيا، التي ينبغي أن توقف الدعم للانفصاليين، وخاصة من خلال تزويدهم بالأسلحة.

ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للتراع. وتبقى اتفاقات اتفاقات مينسك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ هي الأساس الوحيد لإيجاد حل دائم للتراع. وتواصل فرنسا، وستواصل حشد جهودها في اتصال وثيق مع شركائها الألمان ومع السلطات الأوكرانية والروسية في إطار اجتماعات صيغة نورمندي.

وانتقل الآن إلى الأزمة الأفريقية. ينتشر نفوذ بوكو حرام في نيجيريا وخارجها إلى البلدان المجاورة، كما شاهدنا في كانون الثاني/يناير. والفظائع التي يجري ارتكابها تزداد سوءا. إن العواقب الإنسانية تتسم بالفظاعة وتشكل تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة. في أيار/مايو ٢٠١٤، حذر مؤتمر قمة باريس من هذه الظاهرة، وأسفر عن تعبئة وتعزيز التعاون الإقليمي، كما جرى التذكير به في اجتماعات المتابعة، ولا سيما في اجتماع نيامي المعقود في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

والخطوة التالية هي تفعيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات عمل بدون تأخير من خلال وضع مفهوم العمليات، ومفهوم الدعم اللوجستي وقواعد الاشتباك وجميع الوثائق الضرورية الأخرى، كما تم الاتفاق عليه في نيامي. واعتمدت القرارات التي تتبع وتتوافق مع الدعوة التي أطلقها مجلس الأمن في البيان رئاسي الهام (S/PRST/2015/4) عشية اجتماع نيامي. وتقف فرنسا، شأنها شأن شركائها، على أهبة الاستعداد للنظر في قرار ملزم من مجلس الأمن يفوض استخدام القوة الإقليمية على هذا الأساس.

وفي مالي، فإن تصاعد حدة القتال بين الجماعات المسلحة في الأسابيع الأخيرة يبعث على القلق الشديد. واضطرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تنفيذا لولايتها، إلى استخدام القوة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ضد مجموعة من المتمردين – الحركة الوطنية من أجل تحرير أزواد – التي كانت تطلق نيرانها على مدينة تابانكورت وعلى معسكر البعثة. كما أكدت غالبية أعضاء المجلس خلال المشاورات المعقودة في ٦ كانون الثاني/يناير، فإن تدهور الوضع الأمني يتطلب الضغط من جانب المجتمع الدولي على جميع الأطراف من أجل وقف أعمال القتال، واحترام وقف إطلاق النار، واستئناف المفاوضات الجزائر بدون إبطاء بهدف تحقيق السلام الدائم والشامل للجميع. وقبل استئناف محادثات السلام في الجزائر العاصمة، سيقترح بيانا رئاسيا يصدر عن المجلس لكي يطلب، بأوضح طريقة ممكنة، من الأطراف الماليةان تعود بحسن نية ودون إبطاء إلى طريق السلام.

لقد كان كانون الثاني/يناير شهرا هاما بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فقد مثل ٢ كانون الثاني/يناير، وهو تاريخ الإنذار النهائي الذي تم إعطاؤه للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا – فشل عملية نزع سلاح هذه الجماعة المسلحة وقد رد المجلس فورا بعقد جلسة طارئة لبحث الحالة، واعتمد بيان رئاسي قوي (S/PRST/2015/1) بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية ضد تلك الجماعة.

وإذ نصل إلى نهاية الشهر، فإننا نتوقع من سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، الآن أكثر من ذي قبل، أن تتحمل مسؤولياتها وتشرع في تنفيذ عمليات ضد الجماعة المسلحة.

واجتمع المجلس أيضا لمناقشة نتائج الاستعراض الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد مضي أربعة عشر عاما على نشر بعثة

منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه يجب علينا أن نعزز جهودنا لكي نكفل تنفيذ ولاية البعثة، وخاصة ما يتعلق بحماية المدنيين، بطريقة أكثر نشاطا وفعالية. واستنادا إلى توصيات إدارة عمليات حفظ السلام، فإننا بحاجة إلى قوة أكثر حداثة واستجابة وقدرة على التنقل، فضلا عن كونها أكثر عزما، إن أردنا إحداث أثر ملموس في الميدان، وإقناع السكان بالقيمة المضافة لجهودنا.

لقد تكلم المجلس بقوة في ٢٢ كانون الثاني/يناير بشأن أعمال الشغب التي وقعت في كينشاسا. ونرحب ترحيبا حارا بالنتائج التي أسفرت عنها الأزمة. ومع ذلك، يجب أن نظل يقظين. وندعو مرة أخرى إلى وضع الإطار القانوني والجدول الزمني للانتخابات على أساس من توافق الآراء.

وأخيرا، سيكون النصف الأول من عام ٢٠١٥ فترة هامة للغاية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى كي تعود إلى الاستقرار والسلام. ونرحب بمواصلة نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وينبغي أن يستمر ذلك بوتيرة منتظمة. ونرحب أيضا بالموقف الصارم الذي اتخذته البعثة بالفعل، ومن الأهمية بمكان تعزيزه خلال هذه الفترة على نحو خاص.

وهناك أحداث رئيسية تلوح في الأفق ونحن نقترب من منتدى بانغي وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ويجب أن نتمكن بموجبهما من إكمال فترة الانتقال بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥ بطريقة شاملة للجميع، بقيادة الرئيسة كاثرين سامبا – بانزا، وبدعم من الشركاء الدوليين وجهود الوساطة الثلاثية التي يقودها الرئيس دينيس ساسو نغيسو. ويجب أن يواصل مجلس الأمن المشاركة في هذه الجهود، بهدف التأكد من نجاح هذه الخطوات الأساسية المبذولة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتقيد بالجدول الزمني، فضلا عن ضمان تركيز الجهود التي تبذلها جميع الأطراف على هذه الأهداف نفسها.

ويعني تحقيق الاستقرار أيضا مكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان. ويشكّل التقرير الذي أصدرته لجنة التحقيق الدولية للتو إسهاما هاما في ذلك الصدد.

وأختتم بياني بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى الرئاسة الشيلية، وأتمنى للصين كل التوفيق في رئاستها للمجلس في شباط/فبراير.

السيد عميش (الأردن): شكرا سيدي الرئيس. بداية أتقدم إليكم، والفريق العامل معكم، بكل الشكر والتقدير على حسن إدارتكم لأعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير، والتي تكللت بالنجاح. ونود في هذا الصدد، أن نثني على مبادرات الرئاسة التي تركزت على السلم والأمن الدوليين وبناء السلام.

وأخص بالذكر، جلسة المناقشة المفتوحة بشأن التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.7361) التي عقدت برئاسة فخامة رئيسة جمهورية شيلي، والتي شكّلت فرصة لتأكيد أهمية دور التنمية الشاملة للجميع في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ووجوب إيجاد برامج وسياسات تكاملية ونهج شامل في تعزيز الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وضرورة مراعاة مبدأ الملكية الوطنية في تحقيق السلام المستدام.

كما شكلت المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع (انظر S/PV.7359) فرصة للتأكيد على أهمية استدامة بناء السلام بالإضافة إلى التطلع للاستعراض الشامل لمنظومة بناء السلام الذي سيجرى خلال هذا العام، والبناء على دوره المهم في تعزيز المؤسسات الوطنية ودعم العمليات السياسية وقدرات الدول المعنية.

واستكمالا لهذا النهج المتبع من قبل الرئاسة خلال هذا الشهر، نعرب عن تطلعنا إلى جلسة الغد بشأن حماية المدنيين.

ختاما، أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئاسة الصينية القادمة، متمنيا لها كل التوفيق في إدارة أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير القادم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل شيلي.

خلال الشهر الماضي، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.7361) واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/3) يحتوي على مبادئ توجيهية هامة في هذا المجال، بما في ذلك مشاركة المرأة والشباب، وعمليات نزع السلاح الشامل والتسريح وإعادة الإدماج، والآثار المترتبة عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وضرورة اعتماد نهج واسع وشامل في دعم أنشطة المنظومة برمتها في سياق ركائز عمل المجلس الثلاث، بما في ذلك أثناء الفترات الانتقالية تحت إشراف البعثات المكلفة من قبل المجلس.

ونشكر جميع أعضاء المجلس الذين أسهموا في ذلك البيان وشاركوا في المناقشة التي ترأستها الرئيسة ميشيل باتشيليت. ونأمل أن يساعد البيان على ضمان إدماج تركيز كهذا على التنمية الشاملة للجميع في عمل المجلس في المستقبل، الأمر الذي يكتسي أهمية خاصة في حل الحالات المعروضة علينا في الوقت الحاضر.

وفي سياق الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠١٠)، اقترحت شيلي عقد مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين، وركزت على التحديات المتعلقة بحماية النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع. ونأمل أن تأتي المناقشة المفتوحة التي ستعقد غدا بأفكار وحلول بشأن موضوع جدير بأن نوليه اهتمامنا الكامل، في ضوء الدراسة العالمية عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠١٠)، وشتى عمليات الاستعراض الجارية، بما في ذلك فيما يتعلق ببناء السلام. وفي ذلك الصدد، اعتمد المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2015/2 الذي يدعم استعراض هيكل بناء السلام، ويقترح السبل اللازمة لتوجيه الجهود المبذولة في هذا المجال.

وتشكّل بعثات مجلس الأمن أداة لصون السلم والأمن الدوليين. وقد مكنتنا الزيارة التي قمنا بها إلى هايتي من الحصول على معلومات مباشرة، وإصدار نداء عاجل موحّد إلى جميع القطاعات بغرض حثها على تنفيذ عمليات بناءة من خلال الحوار وعن طريق إجراء انتخابات عادلة وتتسم بالمصداقية والشفافية. وتبيّن هذه الزيارات ضرورة أن يولي المجلس اهتماما للحلول التي يتم التوصل إليها في الميدان. وتكتسي المتابعات هذه أهمية متعاظمة حين يتعلق الأمر بإعادة تشكيل بعثات السلام.

وفي هايتي، لاحظ المجلس الدعم الذي قدمه الفريق القطري للأمم المتحدة لجهود التنمية الشاملة للجميع من أجل صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن البرامج السريعة الأثر والمعنية بالحد من العنف في المجتمعات المحلية، التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وقد علم المجلس أيضا، للأسف، بسقوط الكثير من القتلى وتمكّن من الاستجابة في الوقت المناسب للتهديدات والهجمات من قبل الجماعات المسلحة أو الجماعات الإرهابية، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة بوكو حرام، عن طريق إصدار البيانات الرئاسية. ويجب في ذلك الصدد، اتخاذ نهج كلي إزاء هذه المسائل في ضوء الأسباب الكامنة وراءها. ويقتضي ذلك أن نكفل توفر الدعم الوافي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

لقد كان الحوار التفاعلي غير الرسمي بشأن التقرير النهائي للجنة المستقلة للتحقيق في جمهورية أفريقيا الوسطى بمثابة مبادرة مُثلى مكنت أعضاء المجلس من الحصول على المعلومات عن

مكافحة الإفلات من العقاب في البلد، وستكون مفيدة عند تجديد ولاية الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرحب بعمليات الاستعراض المشتركة للحالات القطرية والبعثات والمكاتب ونظم الجزاءات التابعة لها، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم استعراضها معا في اقتران بنظم جزاءاها بهدف زيادة تماسك التقييم وتحسين كفاءة الإجراءات المتخذة.

ونلاحظ مع الاهتمام المشاورات التي أجريت بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ونرحب بالمشاورات بشأن نيبال، وهو ما يبين اهتمام مجلس الأمن بالتركيز الاستباقي على المسائل التي قد تتطلب المتابعة.

ونحن ممتنون جدا للدعم الذي تلقيناه من جميع أعضاء المجلس خلال هذا الشهر.

أخيرا، نتمنى كل النجاح للصين ونعرب عن دعمنا الكامل لها خلال رئاستها للمجلس في شهر شباط/فبراير.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.